

## ظاهرة الرشوة

### من اللاشريعة القانونية والأخلاقية إلى الشريعة الاجتماعية

د/دروش فاطمة فضيلة - جامعة المسيلة

من الظواهر التي شاعت وتفشيت في مجتمعنا، ظاهرة الرشوة. وتتعدد تسمياتها في اللغة اليومية كأن يطلق عليها "قهوة"، "تشبيه" أو حتى "حق". وإذا تحمل اللفظتان الأولى والثانية مؤشرات العنف الرمزي الممارس ضد الآخر فإن لفظة "حقي" تحمل مؤشر التأسيس والتجذر للظاهرة ليس في المجتمع فحسب بل حتى في ذهنيات الأفراد.

وهذا ما جعل خطاب الرشوة قائماً وجمهور الإشكالية أو الظاهرة المستشرية إلى حد الترسخ بالقوة العرفية، يتمثل في شرائح اجتماعية متنوعة أو جماعات مهنية عديدة وأصحاب معاملات يؤدون الخلاص في إنجازها من الدوائر المختصة. وفي قراءة لكتاب "خطاب الرشوة"، أحصى في ثقافة الارتشاء 892 تعبيراً اصطلاحياً أو صيغة خاصة وهو مبلغ استغرق كنايات الرشوة وتوصيفاتها والأمثال الشعبية والأقوال السائرة والتعابير المتداولة. ولعل مسوغات البحث جعلته يندرج تلقائياً في علم اللغة الاجتماعية هذا الخطاب الشعبي المتنامي في المجالات الخدماتية يعكس في الأساس معالم ثقافة غير مشروعة، ذرائعية، مستشرية في سلوك الناس وهي من ثم آخذة في التزايد في سياق امتهان وترويج طرائق الشطارة أو الحذقة أو حسن التخلص لكنها في جوهرها تبقى صارخة الدلالة على ألوان الحيلة أو الفساد القيمي الذي بات معروفاً للعيان.<sup>(1)</sup>

وتبقى الظاهرة مهما تعددت تسمياتها مرتبطة بالفساد والانحراف. ونشير إلى أنه لا يوجد اتفاق ثابت على جوهر الانحراف، إذ يرى علماء الاجتماع الذين بحثوا فيه أن

(1) رياض زكي قاسم، "خطاب الرشوة، دراسة لغوية اجتماعية" مجلة إضافات، العدد 2، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ربيع 2008.

تحديد معناه وردة الفعل المجتمعية إزاءه يعتمدان على سياق كلام الشخص وسيرته وهدفه.<sup>(1)</sup>

وعلى العموم فإن عملية الرشوة في معناها الشائع أو المتداول، تعني تقديم عمولة لقضاء مصلحة. العمولة يمكن أن تكون دينارا أو ألفا أو آلافا أو ملايين ويمكن أن تكون شيئا آخر بسيطا أو ثمينا. أما المصلحة فقد تكون ضمن الحقوق وقد تكون امتيازاً. ومن المصالح التي تدرج ضمن الحقوق نجد استخراج وثائق إدارية من مصلحة عمومية، أو حق الاستشفاء في مستشفى عمومي، حق التكوين، الحق في الشغل إذا توفر، الحق في السكن. كل هذه الحقوق تضمنها الدولة بالمجان بل وتخصص ميزانية كبيرة لتحسين الخدمة في مختلف القطاعات. وهنا السؤال: كيف يتسرب فعل الرشوة بين المكلف بتقديم الخدمة الإدارية وضمان حسن سيرها والمواطن، أي طالب الخدمة، والتي تعد حقا من حقوقه المدنية؟ من الفاعل ومن المفعول به؟ وبمعنى قانوني أيهما الضحية وأيها مرتكب الجرم؟ ماذا لو سألنا الطرفين؟

#### السيناريو الأول: عندما نكون الحاجة حقا مدنيا:

**ط1:** غلاء المعيشة وقلة الراتب الذي ينفذ في أسبوع يجعل أي مدخول إضافي مستحب مهما كان مصدره. متطلبات الأبناء كثيرة وضرورية ولا يمكن تليبيتها ولا أحد يقرضك دينارا اليوم.

**ط2:** أحتاج للوثائق في أسرع وقت ولا يمكنني الوقوف في الطابور، المهم عندي قضاء حاجت. الموظف يتماطل وينتظر من يفهم نفسه. (وقد تكون الوثيقة المطلوبة غير قانونية).

أما عن الامتيازات، فطرفاها يمكن أن يكونا في مناصب عليا أو من أصحاب المشاريع الكبرى. الامتياز يتمثل في الحصول على مناقصة، على قروض ...

(1) جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، ترجمة محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث

**السيناريو الثاني: عندما تكون الحاجة امتيازاً:**

**ط1:** تعرض عليك مغريات لا يمكن ردها، وإن أنت رفضتها فغيرك يقضي المصلحة وينالها.

والرفض يمكن أن يجلب لك المتاعب وقد تفقد منصبك أو تلفق لك أي تهمة.

**ط2:** إنها المنافسة، والسوق لا يرحم. وإن أنت لم تدفع فغيرك يدفع. وهكذا هي الأعمال في كل بلدان العالم.

ومن هذه السيناريوهات الممكنة يمكن أن نطلق على فعل الرشوة المفهوم التالي: تطلق على دفع شخص أو مؤسسة مالياً أو خدمة من أجل الاستفادة من حق ليس له، أو أن يعفي نفسه من واجب عليه. ولفظنا "حق" و"واجب" اللتان وردتا في هذا المفهوم تدخلنا مجالاً لا يمكن تجاهله وهو الجانب القانوني. ومنه التساؤل الجوهرى، ما هو موقف التشريعات المختلفة من الرشوة؟

تتقسم التشريعات الحديثة في نظرتها إلى الرشوة إلى اتجاهين:

**الاتجاه الأول:** يرى أن الرشوة تتكون من جريمتين مستقلتين إحداها يرتكبها الراشي والأخرى يرتكبها المرتشي، وهذا يعني أن كل جريمة يصح فيها العقاب مستقلة ومنفصلة عن الأخرى، فكل منهما تعتبر جريمة تامة بكل عناصرها وأوصافها وعقوبتها، ويصطلح على تسمية جريمة الراشي "جريمة الرشوة الإيجابية" وجريمة المرتشي "الرشوة السلبية".

**الاتجاه الثاني:** يرى هذا الاتجاه أن جريمة الرشوة هي جريمة واحدة، جريمة موظف يتاجر بوظيفته، فالفاعل الأصلي هو الموظف أو القاضي المرتشي أما الراشي فهو شريك له يستعير منه إجرامه.

أخذ القانون الجزائري بالاتجاه الذي يجعل من جريمة الرشوة جريمتين مستقلتين، حيث ينص القانون في المادة 126 و127 من قانون العقوبات الجزائري على جريمة الرشوة

التي يقترفها المرتشي وفي المادة 129 من نفس القانون على جريمة الرشوة التي يقترفها الراشي وإن لم يذكر كلمة الراشي صراحة. (1)

ومن أمثلة الفساد وقضايا الرشوة التي تتداولها وسائل الإعلام المكتوبة في الجزائر قضية تحويل الأموال بطرق لامشروعة من طرف البنوك الخاصة والذي كلف الدولة 689 مليون أورو بين 1999 - 2003، قضية تحويل 21 مليار دولار من البنك الوطني وهي رواتب موظفين، تصفية ممتلكات شركة الاتصالات 222 مليون دولار. مما أدى إلى إصدار مرسوم قانوني يقضي بإنشاء وكالة محاربة الرشوة.

إن الجانب القانوني يجعلنا ننظر إلى فعل الرشوة كفعل مشين مخالف للقانون، غير أخلاقي مرفوض في كل التشريعات والثقافات ولكن هناك حقيقة اجتماعية لا يمكن تجاهلها تؤكد اللغة اليومية، كما أشرنا، وهي استفحال هذا الفعل وتحركه في اتجاه التأسيس مما يسمح لنا بالحديث عن ظاهرة الرشوة. فقوة الكلمات وسلطتها لا تكمنان في كونها تستخدم لمجرد التعبير الشخصي عند من لا يكون إلا حاملا لها ناطقا بلسانه فمن عهد إليه أن يكون ناطقا باللسان لا يستطع أن يؤثر عن طريق الكلمات على أعضاء آخرين، ويؤثر عبر أعمالهم على الأشياء ذاتها إلا لأن كلامه يكثف الرأسمال الرمزي الذي وفرته الجماعة التي فوضت إليه الكلام ووكلت إليه أمر النطق باسمها وأسندت إليه السلطة. (2)

فالسيناريوهات السابقة والتي تم بناؤها انطلاقا من ملاحظات ومقابلات تجعل الفعل يحمل صفات الظاهرة السوسولوجية كالقهرية والعمومية والتلقائية. فرغم النصوص القانونية الواضحة والتي تجرم مثلا الموظف الذي يؤدي مهمة تدخل في اختصاصه مقابل مال أو هدية فإن هذا المقابل يعد عند الكثير من هذه الشريحة حقا من حقوقه. ويمكن أن نذكر نكته حول المسألة: أراد أحد الأشخاص الزواج مرة ثانية دون علم زوجته الأولى وهذا مالا يسمح به القانون فنصحهم بتغيير مقر السكن واستخراج شهادة ميلاد وشهادة عائلية من بلدية أخرى تدل على أنه مولود هناك،

(1) "جريمة الرشوة في القانون الجزائري". منتدى العلوم القانونية والإدارية، موقع الالكتروني 9alam.com

(2) بيبورديو، الرمز والسلطة، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء المغرب،

وهكذا يجري إجراءات عقد الزواج كأعزب. ودله على موظف في البلدية يمكن أن يؤدي المهمة . وكان له ما أراد وقدم للموظف مبلغ ألف دينار مقابل الخدمة فأرجع له هذا الأخير أربعين دينارا قائلاً: لا آخذ إلا حقي فأنا لست بسارق...

إن هذا الفعل لا يمكن أن يكون وليد ظروف عابرة أو أزمة اقتصادية أو أخلاقية بقدر ما هو نتاج ميولات وجودية أي طبائع ونزوات بشرية فطرية بالدرجة الأولى ثم نتاج تراكمات ثقافية مزكية للعامل الأول وعوامل أخرى قد تكون اقتصادية وسياسية وهذه العوامل ليست منفصلة عن بعضها. فكل ثقافة على قول "ليفي ستروس" وكل مجتمع يتكون من مجموعة مترابطة من المستويات أو الأنساق الرمزية كاللغة والنسق الاقتصادي والنسق القرابي وقواعد الزواج والفن والدين والعلم والأسطورة واللباس والطبخ والمعمار... وكل نسق أو مستوى يتربط في العادة مع غيره بعلاقات متكافئة لا يكون بمقتضاها أي منهما مهيمنا على الآخر وعلى الكل. ويسعى كل نسق وكل مستوى من مستويات المجتمع والثقافة إلى التعبير عن مظهر من مظاهر الواقع الاجتماعي من جهة وعن العلاقات التي تربط هذين الواقعيين من جهة ثانية وعن العلاقات التي تربط كل نسق بغيره من الأنساق الأخرى من جهة ثالثة.<sup>(1)</sup>

كما نود أن نبدي ملاحظة أخرى قبل الغوص في التحليل السوسولوجي للعوامل المذكورة المزكية الظاهرة، وهي أن علم الاجتماع يمكن أن يكون علماً إنسانياً ويمكن أن يكون ضد الإنسان، يمكن أن يساهم في حل المشكلات وزيادة الإنتاج وتنمية الدافعية والمشاركة في التخطيط ويمكن أن يكرس التخلف وخدمة الأقلية ولعل هذا ما جعل عالم الاجتماع الأمريكي بيير بيكر Becker يلقي سؤاله الحاسم: إلى جانب من نقف؟ هل نأخذ جانب المسيطرين أم الخاضعين، الحكام أم المحكومين؟<sup>(2)</sup>

إن مفهومنا للثقافة هو الذي يحسم مواقفنا تجاه القضايا الحيوية. وفي مفهومنا فإن الثقافة رؤية عامة إلى الحياة والمجتمع، تتجسد في السلوك الفكري والوجداني

(1) عبد السلام حيمر، في سوسولوجيا الخطاب، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1 بيروت 2008 ص 152.

(2) عبد الباسط حيمر، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، المعرفة، الكويت، 1981، ص 152.

والأخلاقي والدوقي للإنسان عامة. وعليه فإننا نعيش لا محالة في مجتمع زاخر في تصورات وسلوكه وعاداته وأذواقه بثقافات متنوعة نابعة من ملاسبات اجتماعية شتى. وعموما فإن العمل الثقافي هدم وبناء يتجه وجهة استتباب القيم التي تتلاءم ومبادئ المجتمع الجديد، وإن المهمة الثقافية الأساس على هذا الصعيد، ليس تقديم إجابات نهائية حول الأسئلة الملحة، وإنما تعميق هذه الأسئلة، وإدارة حوارات فكرية عميقة لكل القضايا والإشكاليات المتداولة في الفضاء الاجتماعي والثقافي، من أجل إنضاج رؤى وخيارات ثقافية جديدة للمجتمع والوطن كله. فالمطلوب اليوم ليس الانزواء والانكفاء عن القضايا الثقافية الملحة، وإنما التعامل والتفاعل معها، والكتابة المتواصلة حولها، والانخراط في مشروعات تعميم الوعي والمعرفة بها لكل الشرائح والفئات. وحول فعل الرشوة كما سبق وأشرنا فإن عوامل عديدة مترابطة ومتماسكة تجعل منه فعلا يبدو اجتماعيا بكل ما تحمله صفة اجتماعي من تلقائية وقهرية والعمومية رغم ما يحمله هذا الفعل من بصمات الفساد واللا أخلاق.

#### 1- الطبايع والنزوات:

يميل الإنسان بحكم الفطرة إلى المال والثروة. ليعتبره البعض وسيلة لتحقيق الرفاهية ويجنح البعض إلى تكنيزه، ويرى فيه آخرون أداة لتحقيق الذات والتفوق على الآخرين. وقلة من البشر من لا يعيره اهتماما ويكتفي أو يقتنع بما كسبت يده أو مما رزقه الله. ويؤكد القرآن الكريم هذه الحقيقة في قوله عز وجل ﴿وَتَجُورُونَ أَلْمَالُ جَاءَ جَمًّا﴾ (سورة الفجر: الآية 20) ومن آياته العظيمة الدالة والمنبهة لنسبية الغنى وزوال الثروة مهما تكاثرت: ﴿وَاللَّهُ الْعَنِيُّ وَأَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ﴾. سورة محمد: آية 38

وأهمية المال في الحياة تظهر لنا كذلك في كون الصراعات القائمة بين البشر والجماعات على نطاق ضيق أو واسع نواتها الأساسية مادية أي أنها قائمة من أجل الاستيلاء على الخيرات والتفوق في الحصول على أكبر قدر من الأموال ولا نقول ذلك بالرجوع إلى فلسفة العقد الاجتماعي التي ناقشت فكرة الإنسان أميل إلى الخير أو

الشر بل نتيجة دراسة سوسيولوجية قمنا بها واستنتجنا أن الصراعات القائمة بين مختلف الأطراف دافعها الرئيسي المال (1).

وتختلف التصورات حول السبل المؤدية إلى المال فعند بعض الأشخاص، السبيل السهل هو الأفضل ولا تهم مشروعيته أو ما يمكن أن ينجر عنه من مآسي أو مظالم. بينما يعير بعض الأفراد أهمية قصوى لمشروعيته وعدم المساس بحقوق الآخرين. ويذهب آخرون إلى اعتبار تجاوز الصعاب وتحدي الظروف واستغلال الوقت والفرص هي أنجع السبل للحصول على المال. وكان ابن خلدون قد صنف طرق الكسب ولاحظ من جملة ملاحظاته حول البربر أنهم يفضلون أسهل الطرق ولذلك فهم على غرار سكان المشرق أو أهل مصر يلجئون إلى الأعمال السحرية أي الطلاسم للحصول على الكنوز والأموال المفقودة. يقول ابن خلدون: "فإذا عجز عن الكسب بالمجرى الطبيعي لم يجد وليجة في نفسه إلا التمني لوجود المال العظيم دفعة من غير كلفة." (2) "إن تحصيل الرزق وكسبه: إما أن يكون بأخذه من يد الغير وانتزاعه بالاقتدار عليه، على قانون متعارف ويسمى مغرماً وجباية، وإما أن يكون من الحيوان الوحشي باقتناصه ... ويسمى اصطياداً، وإما أن يكون من الحيوان الداجن باستخراج فضوله ... أو أن يكون من النبات في الزرع والشجر... ويسمى فلحاً. وإما أن يكون الكسب من الأعمال الإنسانية وتسمى الصنائع من كتابة وخطاطة وحياسة وفروسية وإما أن يكون الكسب من البضائع وإعدادها للأعواض ... ويسمى تجارة." (3)

## 2- التراكم الثقافي:

الثقافة اعتقاد وممارسة يمكن إظهار ملامحها من خلال العلاقات الاجتماعية، النمط التربوي، الممارسات السياسية، الأنشطة الفكرية، أي من أبسط فعل إلى أعقده، وسنكتفي هنا بطرح بعض الملاحظات حول العلاقات الاجتماعية وملاحظات بسيطة حول التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بظاهرة الرشوة في ثقافتنا العربية.

(1) دروش فاطمة فضيلة، الصراع ودلالاته السوسيولوجية في الرواية الجزائرية. أطروحة دكتوراه تحت إشراف الأستاذ عبد الرحمن بوزيدة، جامعة الجزائر، 2007، 2008

(2) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت، 1982، ص 507.

(3) نفس المرجع، ص 682

أ . التربية والعلاقات الاجتماعية، إن نمط التربية والتنشئة الاجتماعية، وطبيعة العلاقات السائدة، لم تنشأ من فراغ بل لها جذور ثقافية من الضروري مساءلتها. فالتنشئة الاجتماعية هي عملية تعلم ليكون المرء عضواً في مجتمع ما ويصبح من خلالها كائناً اجتماعياً وهي تجربة دائمة وتكتمل من خلال التفاعل مع الآخرين والمشاركة في روتين الحياة الثقافية اليومية كما يقر مفهوم التنشئة بأن الهويات الاجتماعية والأدوار والسير الذاتية الشخصية تتكون من خلال عملية متواصلة من الانتقال الثقافي<sup>(1)</sup>.

والثقافة في التعريف الاجتماعي هي "انعكاس للعمل الاجتماعي الذي يبذله شعب من الشعوب بكافة فئاته وطوائفه، ومظهر لما يتضمنه هذا العمل الاجتماعي من علاقات متشابكة، وجهود مبدولة واتجاهات".

ونلاحظ من خلال اللغة اليومية أن نمط التربية السائد، يشجع على غرس ثقافة الرشوة. كأن نقول للصبي مثلاً، للتعبير عن حبنا له: "بوسني نعطيك حلوة" الأم لابنتها: "اغسلي الأواني نعطيك تشري حاجة". أبقى في البيت وأنا نديك تحوس. هي معادلة: "شد مد". أو غرس فكرة تسبب شيء لقضاء حاجة معنوية كانت أو مادية حتى في العلاقات الزوجية تشبع الظاهرة .

إن المثل الشائع "بوس الكلب من فمه حتى تقضي صلاحك منه" يحمل دلالات عدة من أهمها الحث على الاستعداد للقيام بأي شيء مهما كان متدنياً للوصول إلى المبتغى، كما يدل على كون التنازل المعنوي - إهانة الذات - هو أقصى ما يمكن أن يدفعه الإنسان لقضاء حاجته.

وفي دراسة شقيقة حول علاقة الحكاية الشعبية بالبناء الاجتماعي والثقافة بينت الباحثة "تسعديت تيتوح" كيف يصبح الحيوان وكذا الشخص الذي يتصف بالتحايل والتلاعب والمكر هو المسيطر وهو النية من جهة أخرى المثل الشعبي "يسرق مع الذيب ويبكي مع الراعي" وغيرها من القيم السلبية.<sup>(2)</sup>

(1) جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، مرجع سابق، ص 132.

(2) Tassadit Yacine Tittouh, chacal ou la ruse des domines, Ed casbah, Alger; 2004:p64

بالرجوع الى سوسيولوجيا الحياة اليومية يمكن أن نبدي بعض الملاحظات حول اللغة المتداولة كقولنا "هناك حابس" للدلالة على شخص لا ينشط ولا يبيع ويشترى في الكلام .... ونقيضه "نفيقي" navigue للدلالة على شخص نشط يعمل في كل المجالات دون تخصص معين تجده يمتطي سيارة فخمة ويسكن شقة فاخرة ويحمل بطاقة بطل.

**ب . الرشوة في الثقافة العربية،** تطلق على الظاهرة، البرطلة، الجعالة، البذل، الهدية وقد شاعت الظاهرة في التاريخ العربي في العصور الوسطى .

وفلسفة الهدية عند العرب فيها معاني الرشوة ومن أقوال العرب : "نعم الشيء الهدية أمام الحاجة" . "من قدم هديته نال أمنيته ومن لم يقدم المئونة لم يظفر بالمعونة". وكانت العرب تقول أيضا: "ما أرضى الغضبان ولا استعطف السلطان ولا سلت السخائم ولا أعمدت الصوارم بمثل الهدية".

وبعد مجيء الإسلام يجمع الأئمة على أن أول من رشأ في تاريخ الإسلام، كان المغيرة بن شعبه، وقد حصل ذلك حين كان يلي الكوفة عام 42 هـ/662 م من قبل الخليفة معاوية بن أبي سفيان، فوقف في وجه ولايته زعماء الأحزاب والفرق السياسية في ذلك الوقت، فكان ذلك واعزا له لاستخدام جميع الوسائل ومنها غير المشروعة مثل بذل المال والرشوة من أجل حفظ نفسه والاحتفاظ بمنصبه.

وفي الأخبار عن حوادث وقعت للصحابة، روى ابن منظور، أن ابن مسعود، أخذ بأرض الحبشة في شيء، فأعطى دينارين حتى خلي سبيله، وقد رأى أئمة التابعين فيما حدث نوعا من البذل الذي يجب على الرجل أن يصانع به ليدفع الأذى عن نفسه وماله إذا شعر أنه مهدد بالخوف أو بالظلم. وفي المحاولتين دالتان، الأولى تقديم رشوة من أجل الحفاظ على المنصب والثانية لإخلاء السبيل.

ولعن الرسول ﷺ الراشي والمرتشي، كما جاء في الحديث الشريف وشدد على العمال بعدم قبول الهدايا. ويروى في كتب الحديث أنه استعمل رجلا من الأزدي يقال له ابن اللتبية على الصدقة، فلما قدم قال، هذا لكم، وهذا أهدي إلي، فقام النبي ﷺ على المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال: "ما بال العامل نبعثه فيجيء فيقول هذا لكم

وهذا أهدي إلي، فهلا جلس في بيت أمه أو أبيه فينظر أيهدى إليه أم لا، والذي نفس محمد بيده لا يأخذ أحد منه شيئاً إلا جاء يوم القيامة يحمله على رقبتة إن كان بعيراً له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تئير ثم رفع يديه حتى رأينا عضرتي إبطينه، ثم قال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت ثلاثاً".<sup>(1)</sup>

وفي هذه الحادثة وجوب التمييز بين الهدية والرشوة، إذ كان الرسول يقبل الهدية ويحث على التهادي وأنكر أن ترد خاصة إذا كانت من الطيب قال أنس: "أن النبي ﷺ كان لا يرد طيباً"<sup>(2)</sup>. وكان يحبذ الهدية عن الصدقة. عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان الرسول ﷺ إذا أتى بطعام سأل عنه أهديه أم صدقة فإن قيل صدقة قال لأصحابه كلوا ولم يأكل وإن قيل هدية ضرب بيده ﷺ فأكل معهم".<sup>(3)</sup>

لم يميز الرسول بين الهدية والرشوة فحسب بل وبين الهدية والصدقة فالعطية كفعل اجتماعي في الشريعة لا تبرر بل تصنف وفق غرض فاعلها ومستقبلها وهكذا لا يحدث أي لبس ولا يترك المجال للثغرات التي لا تضر طرفي الفعل بل تضر بالمجتمع بأكمله وهذا ما أكده عبد الرحمن بن خلدون عند دراسته لقواعد العمران. كما سنوضح ذلك عند دراسة عواقب استفحال الرشوة.

وأخذت الظاهرة في التفشي في العصر العباسي بين صفوف أفراد الطبقة الشريفة الذين كانوا يسعون للحصول على مناصب رفيعة في الدولة وكان الطالبون لهذه المناصب يتنافسون في السعایات والوساطات ودفع الرشاوى حتى إلى نساء القصر للوصول إلى مركز الوزارة ومما يحكى أن الربيع حاجب الخليفة المنصور، كان قد توسط ليعقوب بن داود في منصب الوزارة برشوة مقدارها مائة ألف دينار. وحين حصل الوزير على منصبه بعد نجاح سعایة الربيع، حاجب الخليفة، سارع ليصادر أموال الوزير السابق التي جمعها أثناء وزارته، كما حمل عليه وعلى زوجته وجميع أفراد

(1) الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن برزبة البخاري الجعفي، صحيح البخاري، ج3، دار الفكر، بيروت 1981، ص136.

(2) نفس المرجع، ص 133.

(3) نفس المرجع، 131.

عائلته وعذبهم وصادر منهم جميع عائداتهم المالية وما يتصل بها من متاع ثمين وفراش وثير. فالوزير الذي كان يتقلد منصبه كان يضع في ذهنه استرداد ما خسره من أموال. ومن الوزراء من اشتهر بكثرة التولية والعزل، إذ كان يعين في المنصب الواحد رجلا كثيرا واحدا بعد الآخر لكسب رشاوى كثيرة .

وتفشيت ظاهرة الرشوة في العصر العباسي وعلى الأخص في الدواوين المصرية، لتشمل أصحاب الشرطة. واشتهر كثير من القضاة بسوء السلوك وانحراف في الخلق بقبولهم الرشاوى وأثناء ولاية موسى بن مصعب على مصر عام 783/167م من قبل الخليفة العباسي المهدي عمل سكان مصر على معاداته ومعاداة العباسيين الذين حملوه إلى هذا المنصب وذلك لأنه كان يرتشي في الأحكام ويرتب الدراهم على أهل الأسواق وعلى أصحاب الدواب<sup>(1)</sup>.

وعليه فالشريعة الإسلامية رغم إدانتها للظاهرة بل وتحريمها لم تستطع أن تقضي عليها بل انتصرت ثقافة التحايل واللبس على الضوابط مثلها مثل استمرارية ظواهر أخرى كالزنا بمسميات مختلفة كزواج المتعة أو العري أو المسيار .

بعد مناقشتنا للعامل الثقافي، والذي نعهده النواة الرئيسية لتواجد أي ظاهرة أو قابلية وجودها، من زاوية الباحث السوسيولوجي نبحث في العوامل الأخرى المساعدة في الانتشار ونساءل: هل انتشار الرشوة يعود إلى العامل الاقتصادي المتمثل في تدني القدرة الشرائية للموظف، تزايد الحاجات، أم إلى العامل السياسي، فساد في السلطة؟ وهنا السؤال الاستنزائي: من يراقب من؟

### 3- العوامل السياسية والاقتصادية:

ترتبط الظاهرة في عصرنا بالنظام السياسي سواء كانت لها جذور تاريخية في الثقافة المحلية كما أوضحنا، أو تفشيت بسبب الظروف الاقتصادية وتعد مؤشرا من مؤشرات الفساد السياسي.

(1) د. قصي الحسين، أركيولوجية الفساد والسلطة، دار البعير، بيروت، ط1، 2009، ص258.

وتكون الرشوة بنسبة أعلى في الأنظمة السياسية التي لا يوجد عندها مساحة كبيرة من الديمقراطية والشفافية والمساءلة. ولا تتاح فيها حرية التعبير والرأي والرقابة، بحيث لا تخضع تصرفات السلطة السياسية للتقريب والمساءلة والنقد، في ظل عدم وجود أجهزة إعلام حرة قادرة على كشف الحقائق وإظهار مواطن الفساد .

كما يساعد على انتشار الرشوة ضعف السلطة القضائية بحيث تبدو فاقدة لاستقلالها عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، الأمر الذي يؤدي إلى أن القانون لا يطبق على الجميع وأن هناك أشخاصا فوق القانون تبعاً لمنصبهم السياسي والإداري .

فالرأسمالية بطبيعتها إيديولوجيتها الفردانية والتي تمجد الغنى الفاحش على حساب الأخلاق تجد استعدادا في الذهنيات التي تقدر الشخص المتحایل على الناجح، تبرر قلة الاحترام للسلطة. وانتقال الأشخاص من الوظائف العمومية إلى إدارة المؤسسات الخاصة يسهل عقد الصفقات وتبادل المصالح وتأسيس خطاب الرشوة. وتعميم الرشوة في النظام الرأسمالي يؤدي بالضرورة إلى انتشار الاقتصاد الإجرامي.<sup>(1)</sup>

أما عن العامل الاقتصادي في الجزائر فنذهب بالقول إن ظاهرة الرشوة برزت بحدة في مرحلة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر حين شرع في التنازل عن ممتلكات الدولة بمبالغ رمزية وهنا الوساطة أصبحت هي الطرف الرئيسي في المعادلة. وانتقلت الملكية من الدولة إلى مجموعات وأفراد أقل ما يقال إنهم كانت لهم أيد في مسارات الفشل والإفلاس. ولعل المقام لا يسمح بالخوض في المسألة ثم نقص المعطيات لا يسمح بالجزم وما تتناقله وسائل الإعلام والشارع لا يسمح بالتأكيد. ولذلك نكتفي بالملاحظة والإشارة كون الظاهرة تتغلغل في كل القطاعات الحيوية وهذا ما أكده التقرير الصادر عن منظمة "الشفافية": القطاعات التي شملتها الظاهرة حسب ذات التقرير: الأحزاب السياسية، البرلمان، القطاع الخاص والأعمال، الجيش، التربية، العدالة، الصحة، الشرطة، مصالح رخص السيارات، الضرائب، الجمارك، الاعلام. وحسب ذات التقرير فإن الجزائر تصنف ضمن الدول الأكثر استفعالا للظاهرة وهذا ما يؤكد الجدول التالي :

(1)Herve Kempf, Pour sauver la planète, sortez du capitalisme, Ed Le Seuil, Paris, 2009. P 25.

## جدول تصنيفي وتقيطي :

الدولة	التصنيف	التقيط
تونس	6	4,4
الكويت	7	4,3
المغرب	8	3,5
العربية السعودية	8	3,5
الجزائر	10	3,2
لبنان	11	3,2
مصر	13	2,8
ليبيا	14	2,6
اليمن	15	2,3
سوريا	17	2,1
العراق	18	1,3

. El Watan 22 octobre 2009 عن منظمة شفافية دولية

وسواء ارتبطت الظاهرة بالثقافة، الاقتصادي أو السياسي وسواء اتخذت لنفسها اسم الهدية أو نسبة البذل أو غيرها، فإنها كانت وستبقى تحمل مظهر التعفن والفساد وسوء الأخلاق بالإضافة إلى إدانتها من طرف كل الشرائع السماوية.

## تداعيات الظاهرة:

لم نجد أعمق وأدرى من ابن خلدون في دراسة عواقب استفحال الظلم أو أخذ أموال الناس بالباطل.

اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها، لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهى بها من أيديهم وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك.<sup>(1)</sup> أيها الملك إن الملك لا يتم

(1) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، ص 507.

عزه إلا بالشريعة والقيام لله بطاعته والتصرف تحت أمره ونهيه ولا قوام للشريعة إلا بالملك ولا عز للملك إلا بالرجال، ولا قوام للرجال إلا بالمال، ولا سبيل إلى المال إلا بالعمارة ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل. والعدل الميزان المنصوب بين الخليفة، نصبه الرب وجعل له قيما، وهو الملك وأنت أيها الملك عمدت إلى الضياع فانتزعتها من أربابها وعمارها وهم أرباب الخراج ومن تؤخذ منهم الأموال، وقطعتها الحاشية والخدم وأهل البطالة، فتركوا العمارة والنظر في العواقب وما يصلح الضياع وسومحوا في الخراج لقربهم من الملك. ووقع الحيف على من بقي من أرباب الخراج وعمار الضياع، فانجلوا عن ضياعهم وخلوا عن ديارهم وآووا إلى ما تعذر من الضياع فسكنوها، فقلت العمارة وخربت الضياع وقلت الأموال وهلكت الجنود والرعية وطمع في ملك فارس من جاورهم من الملوك".<sup>(1)</sup>

ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب كما هو المشهور، بل الظلم أعم من ذلك. وكل من أخذ ملك أحد أو غضبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقا لم يفرضه الشرع فقد ظلمه. فجباة الأموال بغير حقها ظلمة، والمعتدون عليها ظلمة، والمنتهبون لها ظلمة والممانعون لحقوق الناس ظلمة، وغصاب الأملاك على العموم ظلمة ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها لإذهابه الآمال من أهله.<sup>(2)</sup>

ويذهب ابن خلدون إلى أبعد حد في كون الظلم في أخذ أموال الناس يؤدي إلى زوال النوع البشري (وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشري).

ويمكن قراءة مقولة ابن خلدون بمنظور ما يحدث اليوم ونقول إنه من عواقب انتشار الرشوة في المجتمع ما يلي:

- هجرة أصحاب رؤوس الأموال، ونضيف هجرة الأدمغة الذين يرفضون العمل في أجواء التعفن والفساد .

(<sup>1</sup>) نفس المرجع ص 508، 509.

(<sup>2</sup>) نفس المرجع، ص 510.

- فشل مشاريع التنمية. إذا كان الحصول عليها يتم بطرق غير شرعية فإن إنجازها سيكون بطرق غير سليمة. ومثاله سقوط القناطر وسوء الطرق بعد أشهر من إنجازها.
  - تنصيب أشخاص في وظائف غير قادرين عليها ومن ثم تعطيل الخدمات.
  - تفاقم المشاكل الاجتماعية مثل مشكل السكن.
  - إهدار الطاقات وعدم إمكانية التجديد.
  - انعدام الثقة بين مختلف القوى الاجتماعية.
  - اتساع الهوة بين الحكام والمحكومين.
- ومنه نستشرف إعادة إنتاج التخلف، وشيوع حالة القلق والغموض واللاثقة .